Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

تحليل مسار الاصلاح الاقتصادي و معوقاته في اقليم كردستان- العراق

أ. م .د. سردار عثمان خضر باداوەيي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين / اربيل

المستخلص

يهدف البحث الى تشخيص المعوقات التي تعترض تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان- العراق، مع الاشارة الى اسباب فشل البرامج السابقة للإصلاح الاقتصادي في الاقليم، و بيان مدى ثقة المواطنين بتنفيذ الاصلاح الاقتصادي في الاقليم، و فضلا عن تقييم قانون الاصلاح الاقتصادي للحكومة الجديدة لعام 2020. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج و منها :

1- عدم وجود سقف زمني لتنفيذ عملية الاصلاح الاقتصادي.
2- لم يتم الاعتماد على الكوادر الكفؤة والمتخصصة في مجال الاصلاح الاقتصادي عند تشكيل اللجان لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.
3- عدم وجود لجنة مراقبة لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.
4- المشروع لم يمتد الى النطاق الوطني، وانحسر في النطاق الحزبي.
5- ضعف الرغبة في إجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية من قبل الاحزاب الحاكمة.
6- مشروع الاصلاحات الاقتصادية السابق لم يشمل جميع المحافظات في اقليم كردستان، وانما انحسر على محافظتي اربيل، ودهوك.

و خلص البحث الى تقديم عدد من المقترحات و منها:

1- يقع على عاتق حكومة الاقليم ايداع جميع الايرادات سواءً اكانت ايرادات النفطية او غير النفطية في المصارف التابعة لوزارة المالية و الاقتصاد.
2- توزيع حصة (البترو دولار) من ايرادات وزارة الموارد الطبيعية على المناطق المنتجة للنفط و الغاز، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للمواطنين و رفع مستوى المعيشي لسكان هذه المناطق.
3- تفعيل دور ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة في اقليم كوردستان.
4- وضع التخطيط الشامل لتنمية كافة الحقول النفطية بشكل عادل بعيداً عن تفضيل المنطقة على مناطق اخرى.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، اقليم كردستان، العراق

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

Analysis Of The Path Of Economic Reform And Its Obstacles In The Region Kurdistan - Iraq

Dr.Sardar Othman Badawey khudhur@su.edu.krd

Abstract

The research aims to diagnose the obstacles that hinder the implementation of the economic reform program in the Kurdistan Region - Iraq, with reference to the reasons for the failure of previous economic reform programs in the region, and to indicate the extent of citizens' confidence in implementing the economic reform in the region, as well as evaluating the economic reform law of the new government for the year 2020. The research reached a set of results, including:

1- There is no time limit for implementing the economic reform process.

2- Efficient and specialized cadres in the field of economic reform were not relied upon when forming committees to implement economic reform decisions.

3- The absence of a monitoring committee to implement economic reform decisions.

4- The project did not extend to the national domain, and receded within the partisan domain.

5- Weak desire for real economic reforms on the part of the ruling parties.

6- The previous economic reforms project did not include all governorates in the Kurdistan Region, but was reduced to the governorates of Erbil and Dohuk.

The research concluded by presenting a number of proposals, including:

1- It is the responsibility of the regional government to deposit all revenues, whether oil or non-oil revenues, in the banks affiliated with the Ministry of Finance and Economy.

2- Distributing a share (petro dollars) of the revenues of the Ministry of Natural Resources to the oil and gas producing areas, with the aim of enhancing services provided to citizens and raising the standard of living for the residents of these areas.

3- Activating the role of the Financial Supervision Bureau and the Integrity Commission in the Kurdistan Region.

4- Develop comprehensive planning for the development of all oil fields in a fair manner, without giving preference to the region over other regions.

Key words: Economic Reform, Kurdistan Region, Iraq

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

المقدمة

يحتاج برنامج الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان- العراق، الى الاهتمام بمكافحة الفساد الاداري و المالي و الاقتصادي، كشرط اساسي لنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي في الاقليم. ولكن هناك عقبات امام مكافحة الفساد بكل اشكاله، و ذلك بسبب تلكؤ الحكومات المتعاقبة في مكافحته، مما ادى ضعف و بالتالي ادت الى عدم او ضعف في تنفيذ عملية الاصلاح الاقتصادي من قبل حكومة الاقليم.

اهمية البحث:- تأتي اهمية البحث من خلال تصديها لمعوقات الاصلاح الاقتصادي في الاقليم، مما يضع الباحث امام ضرورة تبيان الدور الايجابي للإصلاح الاقتصادي في تحسين الخدمات و رفع المستوى المعيشي لسكان اقليم كوردستان- العراق .

مشكلة البحث :- تتجسد مشكلة البحث في توجيه الاسئلة الاتية:

1- ماهي أهم المعوقات امام تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي في الاقليم.
2- ماهي اسباب عدم ثقة المواطنين بتنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي.
3- قانون الاصلاح الاقتصادي الجديد يفتقر الى الشمولية.
4- ماهي اهم معوقات امام تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي رقم(2) لعام 2020

هدف البحث: تهدف البحث الى:

1- تشخيص المعوقات التي تعترض تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي، وخاصة قانون رقم (2) لعام 2020 في الاقليم.
2- بيان اسباب فشل البرامج السابقة للإصلاح الاقتصادي في الاقليم.
3- تحديد مدى ثقة المواطنين بتنفيذ الاصلاح الاقتصادي في الاقليم.

فرضية البحث: استند البحث الى الفرضيات الاتية:

تعود صعوبة تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في اقليم كوردستان- العراق الى المتغيرات الآتية:
1- تفشي الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية.
2- تدخل الاحزاب السياسية، فضلا عن تدخل الدول الاقليمية (ايران و تركيا)
3- حصر برنامج الاصلاح الاقتصادي بمحافظتي اربيل ودهوك، واهمال محافظة السليمانية و حلبجة.
4- اقتصار الاصلاح الاقتصادي على جانب النفقات العامة و اهمال لجانب الايرادات العامة.

منهجية البحث:- تم استخدام المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي لتحقق من صحة فرضية البحث.

حدود البحث:- تشمل حدود البحث مكانيا اقليم كردستان- العراق، اما زمانيا فيشمل المدة 2014-2020

خطة البحث:- تم تقسيم البحث اربعة مباحث: تناول المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني: الفساد الاداري و المالي في اقليم كردستان، اما المبحث الثالث: فتناول خطوات الاصلاح الاقتصادي و عوامل فشله في اقليم كردستان، اما

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

بخصوص المبحث الرابع: فتناول معوقات الاصلاح الاقتصادي وقانون الاصلاح الاقتصادي الجديد في اقليم كوردستان، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول / الاطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي

في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مفهوم ونشأة وادوات واهداف الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن سياساته. وذلك وفق الفقرات الاتية.

[1-1]:ما هو الاصلاح الاقتصادي:

اولا: الاصلاح لغويا:

الإصلاح: في صحيح اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر صلاحا يقابل ذلك بالإنكليزية: Reform ، أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه(العزاوي،2009:7).

ثانيا: مفهوم الاصلاح الاقتصادي:

1.الاصلاح الاقتصادي(Reform Economic): مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف من أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي)،(خزاز،2012، 4).

2.الاصلاح الاقتصادي: مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة في اقتصاد بلد ما وذلك لمعالجة التشوهات و الاختلالات الهيكلية الداخلية و الخارجية من اجل تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي و تحقيق مستويات معيشية افضل لأفراد المجتمع.(مرسومي، كيطان)

3.الاصلاح الاقتصادي: مجموعة العمليات التي تهدف الى احداث تغيرات جوهرية في اساليب تعبئة الموارد و اعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على مدى القريب و البعيد، اي هي تغيرات في السياسات الاقتصادية تبدء بتطبيق سياسات التثبيت من اجل ايجاد الحلول و المعالجات للاختلالات القصيرة الاجل التي يعاني منها البلد و تنتهي بسياسات التكييف الهيكلي من اجل معالجة الاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد ذلك البلد(عمران،2019: 4).

4.الاصلاح الاقتصادي: انه تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي، وباعتماد اجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار، وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية(الجبوري،28،2007).

5.الاصلاح الاقتصادي: كإجراء من قبل الحكومة يستهدف أدوات السياسة الاقتصادية المصممة لإحداث تغييرات في سلوك الوكلاء الاقتصاديين العامين أو الخاصين بهدف تجاه أي منهما زيادة الطلب المستدام وغير التضخمي الموجه إلى الاقتصاد الوطني أو زيادة استثماراتها الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي الوطني وخلق فرص العمل(Bakoup,2013,8).

و مما تقدم يمكن القول بان الاصلاح الاقتصادي له عدة مفاهيم و يتضمن العناصر الاتية:

1- مجموعة من السياسات و الاجراءات المتبعة في اقتصاد البلد.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

2- تخفيف و ازالة التشوهات في الهيكل او الاداء الاقتصادي.
3- تطبيق سياسات التثبيت و سياسات التكييف الهيكلي.
4- يجعل النفقات متناغمة مع الموارد المتاحة في البلد.
5- تحقيق النمو الاقتصادي.

و بهذا يتضح بان الاصلاح الاقتصادي يعني(مجموعة من السياسات و الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة والمتمثلة بسياسات التثبيت و سياسات التكييف الهيكلي، بهدف تخفيف وازالة التشوهات في الهيكل و اداء الاقتصادي للبلد، لغرض التناغم بين النفقات الحكومية والموارد المتاحة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي)

[2-1]. **نشأة الاصلاح الاقتصادي**: اتجهت أنظار صندوق النقد والبنك الدوليين إلى الدول النامية مع بداية عقد الثمانينيَّات، بعد الانتهاء من اعمار الدول الأوربية المتضررة من الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبحت هناك ضرورة لإعادة هيكلة بعض الصناعات وإلغاء الإجراءات الحمائية مع اندلاع أزمة المديونية العالمية عام 1982 التي نجم عنها مشاكل حادة وحصول اختلالات في موازين المدفوعات لأكثر الدول النامية، إذ أكتشف صندوق النقد والبنك الدوليين أنَّ الاختلالات التي تواجه كثير من الدول ليست مجرد تشوهات نقدية وإنَّما هناك تشوهات هيكلية إذ تطلب ذلك تدخلاً منهما لإدارة الاقتصاد الكلي وذلك عبر سياسات الإصلاح الاقتصادي إذ بدأ العمل بها فعلياً عام 1986. وقد عني الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية إدخال إجراءات من شأنها تطوير إنتاجية العمل والدخل وإشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستوى التعليم والصحة ومحاربة الفقر وتأهيل وتثقيف القوى العاملة وهذه الإجراءات كلها من المفترض أن تؤدي إلى تصحيح اختلالات الهياكل الإرتكازية. وفي عقد التسعينيَّات من القرن الماضي ازداد نطاق عمل سياسات الإصلاح الاقتصادي ليشمل خمس عشرة دولة شيوعية سابقة في مقدمتها الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو (سابقاً) التي احتاجت إلى مساعدات وتمويلات ضخمة في مجال إعادة الهيكلية واستقرار الاقتصاد الكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق. وأخذت الدول النامية الأخرى بالتوجه نحو تطبيق الإصلاح الاقتصادي بسبب تردي مستويات المعيشة وفشل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تبنيها سابقاً من قبل القطاع العام إضافة إلى زيادة معدلات التضخم وانتشار الفساد المالي وتدني دور القطاع العام وفشله في تحقيق معظم أهدافه التنموية(عبد العاطي، 2009، 10-11).

[3-1]. **ادوات الاصلاح الاقتصادي**: للتعرف على الأدوات التي يمكن إن تستخدم لتحقيقها وذلك كالآتي(الخزرجي، 3،2007-5):

1-تشجيع التخصيص والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية في المجتمع: إذ يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال بعض الإجراءات المتمثلة في كبح وخفض التضخم، وتقليص دعم الشركات والوحدات الإنتاجية ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة، الحد من التدخل والقيود الحكومية على الأسواق وحرية حركتها بجانب إعداد دراسات عن اتجاهات الأسعار وهيكل الطلب في الأجلين القصير والطويل.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

2- الخصخصة(privatization):هي إحدى الأدوات المستخدمة في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي يعدّها البعض من اضعف أدواته، إلا إن عدم التوسع في القطاع العام والتخلص من الوحدات التي لا تستطيع الدولة ادارتها بكفاءة، يؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، كما يتطلب الأمر كذلك تحسين إدارة الجهاز الضريبي لمنع التشوهات والاستثناءات والحد من تداخل اختصاصات الإدارات والأجهزة الحكومية ومنع تضخم الجهاز الحكومي.

3- تشجيع القطاع الخاص(Encouraging the private sector): يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة، فضلا عن إزالة الاحتكارات الحكومية من هذه المجالات وإزالة القيود المعرقلة لنمو هذا القطاع . ويعد تحرير الاقتصاد القومي من قيود تحديد الأسعار، احد المعايير المهمة لتشجيع القطاع الخاص على أن يسبقه إزالة التشوهات من السوق ، وتعد الخطوات السابقة بمثابة مساهمة في أيجاد قاعدة سليمة للتبادل الدولي على أساس التكلفة الحقيقية للإنتاج، التي تعكس أسعار المنتجات والخدمات

4- تحرير التجارة الخارجية(Liberalization of foreign trade) وتشجيع الصادرات (Encouraging exports): تزايد عدد الدراسات حول تحرير التجارة الخارجية التي أظهرت مدى نجاح هذه التجربة خاصة في بلدان جنوب شرق اسيا.

5- الإصلاح النقدي(Monetary reform): يمكن تحقيق ذلك على مراحل تتوقف درجتها على الهيكل الاقتصادي ومرحلة التنمية والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص في الاقتصاد القومي، فضلا عن مدى تكامل الاقتصاد القومي مع الاقتصاد العالمي.

6- الإصلاح المالي(Financial reform): ويتم ذلك من خلال التوجه نحو سياسات قائمة على الحد من التدخل المباشر للحكومة وتعزيز قوى السوق في توزيع الموارد المالية وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات وتقوية المنافسة بين المصارف، ومن ذلك اتباع السياسات التي تخفف من شدة التحكم بأنشطة الأسواق المالية، كما إن عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية يقتضي أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ويمكن تلخيص ادوات الاصلاح الاقتصادي بالمخطط الاتي:

مخطط (1): ادوات الاصلاح الاقتصادي

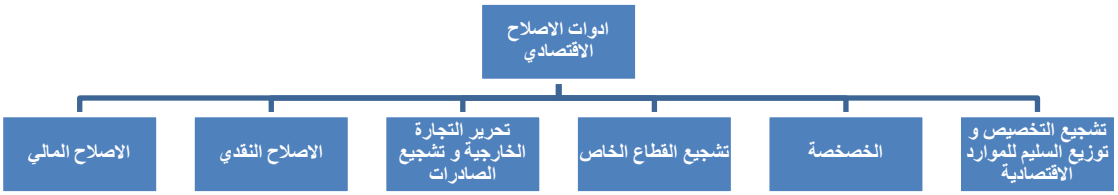

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-3)

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

[1-4]: **اهداف عملية الإصلاح الاقتصادي**: يهدف الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق ما يأتي:(عبد العاطي، 2009،9)

1. زيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى لو تم ذلك على حساب المجتمع.
2. تحقيق الاستقرار في الأسعار.
3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.
4. حماية الدخول للفئات الاجتماعية محدودة الدخل من التدهور بفعل زيادة معدلات التضخم.

و لمزيد من التفاصيل حول ادوات الاصلاح الاقتصادي، انظر المخطط(2):

مخطط (2): اهداف عملية الإصلاح الاقتصادي

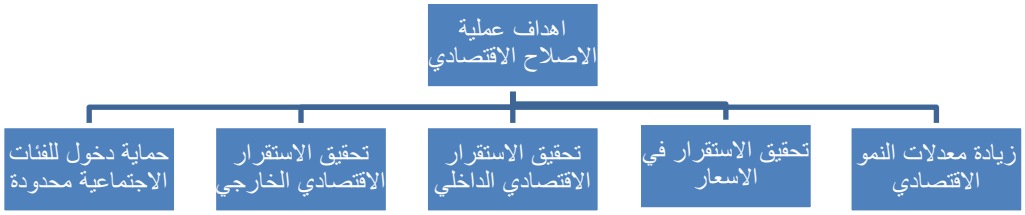

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-4)

[1-5]: **سياسات الاصلاح الاقتصادي**: تتكون برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي من ثلاثة مراحل و كالاتي: (الطائي،2009،6-9)

المرحلة الأولى:- تحرير الاقتصاد (Liberalization of the economy): يمثل تحرير الاقتصاد المرحلة الأولى للإصلاحات الاقتصادية وإرساء أسس التخلي عن نظام التخطيط والادارة المركزية، والتحرك باتجاه بناء نظام مؤسساتي تستند اسسه إلى آلية السوق، أي أن تحرير الاقتصاد يعني رفع القيود الحكومية عن كافة المعاملات الداخلية والخارجية، ولعل تحرير الأسعار من سوق السلع والخدمات يأتي في مقدمة العناصر الاقتصادية المستهدف اصلاحها خلال هذه المرحلة بهدف إلغاء وتفكيك كافة أشكال الاحتكار الحكومي في هذه السوق، وبذلك تبدأ آفاق توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وحرية دخوله في مجالات الانتاج والتجارة والخدمات، ثم يسري هدف التحرير ليشمل عنصر التجارة الخارجية، وبموجبه يتم إلغاء القيود الكمية التي كانت مفروضة على حركة التجارة بشقيها (الاستيرادات والصادرات).

المرحلة الثانية: برامج التثبيت الاقتصادي (Economic stabilization software): تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي التي تسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (1 – 3) سنوات. وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي المجالات الاتية:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ا- إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتتمثل في تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الرقابة على الصرف أو تقليلها إلى أدنى الحدود، وتحرير التجارة الخارجية وخصوصاً بالنسبة للقطاع الخاص، إلغاء الاتفاقيات الثنائية، والسعي لعمل سوق للنقد الأجنبي.
ب- خفض العجز في الموازنة العامة والمتمثلة بتخفيض نمو الإنفاق العام، وهذا يتطلب تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان) والضمانات الاجتماعية وإلغاء الدعم السلعي، ورفع أسعار المنتجات السلعية وبخاصة أسعار القطاع العام وذلك من اجل تقليل العجز في الموازنة العامة.
الحد من نمو عرض النقود، وتنمية السوق النقدي والمالي، والإجراءات المطلوبة هنا تعويم أسعار الفائدة، ووضع حدود عليا على الائتمان المصرفي المسموح به.

المرحلة الثالثة: برامج التصحيح أو التكييف الهيكلي (Structural adjustment): وتهتم برامج التكييف الهيكلي بالمديات المتوسطة والطويلة الأجل (3- 10) سنوات، التي تخص جانب العرض في الاقتصاد. ان تطبق حزمة من السياسات أو الاجراءات تتمثل بالاتي:-

1- تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة.
2- تشجيع السياسات المتوجهة للتصدير.
3- التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.
4- تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
5- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.
6- تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ما يعرف (بالخصخصة) أي تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

[1-6]: التجارب الدولية الناجحة في مجال الاصلاح الاقتصادي:

اولا: تجربة الاصلاح الاقتصادي في الصين: يعود الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي في الصين خلال العقود القليلة الماضية إلى ثلاثة أحداث كبيرة ومترابطة وكالاتي: (Lindbeck, 2006 ,4)

1- الانتقال التدريجي من النظام الاقتصادي المخطط إلى نظام اقتصاد السوق.
2- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
3- الارتفاع الهائل في عدم المساواة في الدخل.

الا أن الزيادة الحادة في عدم المساواة الشاملة بين الأقاليم في أوائل التسعينيات يمكن أن تُعزى إلى حد كبير إلى المساهمة بين المناطق لرأس المال المادي. إلى جانب التفاوت بين الساحل والداخل، فإن التباين داخل المناطق الساحلية يساهم، بشكل رئيسي في التفاوت العام بين الأقاليم.

تشير الأبحاث الحديثة كذلك إلى أن المصادر الرئيسية لعدم المساواة بين الأقاليم في الصين كانت عوامل هيكلية وطويلة الأجل يعود الى: (Lindbeck, 2006 ,4)

ا- مهارة العمالة. ب - مزيج الصناعة. ت - الموقع الجغرافي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

وأن الوضع الحالي لعدم المساواة بين الأقاليم في الصين من المرجح أن يستمر ولكن يتحقق تحسن كبير في المستقبل. و بدأت الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1978، بما في ذلك الزراعة، كجزء من الانتقال إلى اقتصاد السوق. كان الهدف من هذه الإصلاحات إنهاء المشكلة المزمنة المتمثلة في انخفاض الإنتاجية وفوضى الإدارة. تم استبدال النظام الزراعي الجماعي بوحدات زراعية فردية تم التعاقد معها مع وكالات حكومية وبيعت المنتجات الزائدة في الأسواق الخاصة. أدى هذا في الواقع إلى إلغاء الكوميونات الريفية، وتفكيك نظام الرعاية الصحية. مع اعتماد الإصلاحات الموجهة نحو السوق والسياسات الاقتصادية الجديدة، ولكن لم يتم تقاسم فوائد النمو الاقتصادي بالتساوي، مع وجود فجوة واسعة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف المناطق والمجتمعات، بين المناطق الحضرية والريفية (Lindbeck, 2006 ,5).

ثانيا: تجربة الاصلاح الاقتصادي في الهند: منذ أن أصبحت الهند جزءًا من عالم الاقتصاد وخضعت للإصلاح اقتصادي في عام 1991 ، ينمو اقتصادها بمعدل أسرع ما يقرب من 10 % سنويا، أصبحت الهند رابع أكبر الاقتصاد في العالم، نسبة كبيرة من السكان في جميع أنحاء البلاد قد حصد فوائد هذا النمو الاقتصادي. تصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي، وتحولت حياتهم إلى أحد المواطنين العالميين بكل وسائل الراحة والرفاهية في الحياة. بصرف النظر عن هذه الطبقة الوسطى المزدهرة في البلاد، و يبدو أن النمو الاقتصادي قد لامس حياة الفقراء أيضا. و شهدت المدة 1999-2005 سريعًا النمو الاقتصادي في الهند ولكنه لم يحدث أثر على مشكلة البطالة في البلد. خلال هذه الفترة، ظل معدل البطالة على حاله تقريبا. و عدد المليارديرات الهنود قد تجاوزوا العدد من المليارديرات في اليابان، وتحتل المرتبة 126 على مؤشر التنمية البشرية. ثم تأثير الاقتصادي لعملية الإصلاح لا تحدث فرقًا في المستوى المعيشي للسكان. و هناك الهوة بين الأغنياء والفقراء زادوا بشكل كبير لدرجة أن الأغنياء يزدادون ثراء والفقراء فقط يزدادون فقرا. (ECONOMIC REFORMS, 2015 , 39)

ثالثا: تجربة الاصلاح الاقتصادي في استراليا:

1- **قبل عملية الاصلاح الاقتصادي:** خلال القرن العشرين كان الاقتصاد الأسترالي يتبع سياسة الحماية التجارية. كانت الصناعة المحلية محمية من المنافسة الدولية من خلال التعريفات المرتفعة. وتم تحديد جميع الأجور تقريبًا من قبل السلطة المركزية. وتم ربط الدولار الأسترالي بالجنيه الإسترليني وتدفقات رأس المال داخل وخارج البلاد تخضع لرقابة مشددة. في الأسواق التي تتراوح من النقل إلى البيع بالتجزئة إلى منتجات الألبان، تملي الحكومة العمليات التجارية مثل التسعير أو ساعات العمل. وكانت الحكومة تمتلك أكبر بنك في البلاد، كما كانت مجموعة من المصارف الحكومية، الاتصالات، أكبر شركة طيران، ومرافق الطاقة والمياه والغاز. في القطاع المالي والمصارف الأجنبية منعت من العمل في أستراليا وكانت المصارف المحلية مقيدة بموجب اللوائح الحكومية حول المبلغ الذي يمكنهم إقراضه وبأي سعر فائدة.

2- **بعد عملية الاصلاح الاقتصادي:** يبدو الاقتصاد الأسترالي لعام 2018 مختلفًا تمامًا. التعريفات هي من بين الأدنى في العالم. و يتم تحديد أجور العمال على مستوى المنشأة. أستراليا لديها سعر صرف عائم. والملكية العامة للشركات التجارية، و عدد قليل من الأسواق يتم فيها

تحديد الأسعار. المصارف التجارية تقرر كيفية التخصيص الائتمان ومواجهة المنافسة من المؤسسات الأجنبية. وعلى الرغم من أنه يلعب دوراً أقل إدارياً .تواصل الحكومة تقديم الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. و حدث هذا التحول في الاقتصاد الأسترالي من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تم تنفيذها من خلال ثلاث موجات (Thomson, 2018,2)

ا- الموجة الأولى : تضمنت إلى حد كبير إصلاحات تفاعلية تهدف إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي. كانت هذه التغييرات تركزت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات،

ب- الموجة الثانية: وكانت موجهة إلى حد كبير في رفع كفاءة السوق المحلي. بدأ هذا الجهد بشكل جدي في أواخر الثمانينيات و كان مكثفًا بشكل خاص خلال التسعينيات.

ت- الموجة الثالثة: ركزت على القطاع الحكومي، ولا سيما من خلال تدابير تحسين الاستدامة المالية ومراجعة سياسات الضرائب والإنفاق.

المبحث الثاني/ الفساد الاداري و المالي في اقليم كردستان

من خلال هذا المبحث سوف يتم الاشارة الى الفساد الاداري و المالي في اقليم كردستان و كالاتي:

[2-1] : **الفساد في القطاع النفطي**[Corruption in the oil sector]:

اولا: ايداع الايرادات النفطية في المصارف الاهلية: ان بداية تصدير و بيع النفط في اقليم كردستان يعود الى عام 2007 ، ومن البداية ولحد الآن يودع جميع الايرادات النفطية في المصارف الاهلية، علماً ان ملكية تلك المصارف، يعود الى روؤساء الاحزاب الحاكمة. اذ ان مجموع المبالغ المودعة في هذه المصارف من عام (2007 – 2018) بلغت (24) مليار دولار وبدون أي تحقيق يذكر. فضلاً عن ذلك لم يصرف مبلغ الا قليلاً، وبخصوص حصة (البترودولار) والتي تقدر بمئات ملايين دولارات لم يصرف اي مبلغ(عمر، سوران، 2018: 10-11).

ثانيا: الحقول النفطية [هافانا، باي حسن، خورملة]: خلال المدة (2007 – 2018) اكبر الحقول النفطية في اقليم كردستان (هافانا، باي حسن، خورمله) وتشكل نسبة (55%) من مجموع النفط المصدر الى تركيا. ويتم ادارة استخراج وتصدير النفط في هذه الحقول النفطية من قبل الشركات النفطية المحلية التابعة لأحزاب الحاكمة بدون نظام المناقصة، فضلاً عن ذلك ان هذه الشركات اصبحت مشاركاً في الانتاج بدون معرفة اسس التعاقدية المتبعة بين حكومة الاقليم وتلك الشركات.

ثالثا: شراء المشتقات النفطية: قامت وزارة الموارد الطبيعية لحكومة اقليم كردستان بشراء مئة مليون لتراً من المشتقات النفطية من شركات التابعة للأحزاب الحاكمة بدون اجراء اي مزايدة وبأسعار تعادل ضعف اسعار في الاسواق المحلية.

رابعا: الصكوك بدون رصيد بنكي: قامت حكومة الاقليم و وزارة الموارد الطبيعية خلال المدة من (2014 – 2018) بتوزيع صكوك بدون رصيد بنكي على المقاولين والتجار بمبلغ حوالي (2) مليار دولار امريكي، وبالتالي ادت الى عدم بقاء الثقة بالمؤسسات البنكية في اقليم كردستان – العراق (عمر، سوران، 2018: 10-11).

خامسا: نهب نفط كركوك: في شهر تموز عام 2014 قامت ليوا (1) للنفط والغاز والتابعة للأحزاب الحاكمة وبالتعاون مع الشركات النفطية المحلية بالاستيلاء على حقولي (هافانا

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

، باي حسن) في كركوك، علماً ان الانتاج للحقلين (250 – 280) الف برميل نفط/اليوم. على سبيل المثال خلال عامي (2017 – 2018) قامت ببيع (9) مليار دولاراً من نفط كركوك، وانفقت نسبة اقل من (1%) من تلك الايرادات لمحافظة كركوك. (عمر، سوران، 2018: 10-11).

سادساً: فساد منظم في سعر الصرف للبنوك الاهلية: من قبل المصارف الاهلية بسعر (117) الف لـ (100) دولاراً امريكياً وبالتالي في عملية تبادل العملة (اسعار الصرف) تحقق ارباح تعادل (30) مليون دولاراً امريكياً شهريا.

سابعاً: عدم تدقيق ارصدة المصارف الاهلية التابعة للأحزاب الحاكمة: عدم تدقيق الارصدة الموجودة في المصارف الاهلية من قبل ديوان الرقابة المالية لحكومة اقليم كوردستان او اي اجهزة رقابية اخرى.

ثامناً: تفاصيل بيع النفط لشهر واحد و عدم العدالة في تنمية الحقول النفطية لحكومة اقليم كردستان: من خلال الجدول (1) يظهر فيها ان وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان في شهر تموز عام 2015 قامت بانتاج النفط وفق التفاصيل الآتية:- (سنكر، 2018: 15)

1- الطاقة الانتاجية اليومية لحقول اقليم كردستان (848000) البرميل
2- تم استخدام (115500 البرميل/اليوم) في مصافي (كلك ، بازيان، تاوكي).
3- قامت وزارة الموارد الطبيعية ببيع (37) الف برميل/يوم في السوق المحلي.
4- تم تصدير (630) الف برميل / يوم عن طريق الانبوب الى تركيا.
5- تم تصدير (61000) برميل / يوم عن طريق التانكرات الى تركيا.
6- فقدان(11) الف برميل شهريا.

فضلاً عن ذلك يتبين بان الانتاج في الحقول النفطية الواقعة في محافظتي اربيل ودهوك وصلت الى اعلى مستوياتها وفي المقابل في الحقول النفطية الواقعة في محافظة السليمانية مستوى الانتاج منخفض جداً. وحصلت حكومة اقليم كردستان شهرياً على (1) مليار دولاراً امريكياً بينما يتم توزيع راتب واحد فقط في عام 2015 أي من شهر تموز لغاية شهر كانون الثاني. يعني فقدان اكثر من(6) مليارات دولار امريكي في عام 2015.

الجدول (1) تفاصيل بيع وتصدير النفط لشهر واحد (شهر تموز 2015)

اسم الشركة	استثمار حقول النفط	الطاقة الانتاجية النفطية يوم/برميل	تصدير الى تركيا	كمية نفط مفقود	استهلاك في داخل الاقليم
KAR	خورملة باي حسن هافانا	295000	215000 انابيب	-	80000
NOC	جمبور خبازة عين زالة	160000	150000 انابيب	1000	-
TTCOPCO	طق طق	150000	1100000	10000	30000
GULF/KEYSTONE	الشيخان	40000	35000 تنكرات 5000 انابيب		
KRESCENT DANA	كورومور	16000	-	-	16000
DNO	تاوكي بنينان بسنورة	170000	150000	-	20000
HKN	سوارة توكه	4500		-	
AFRN	بردوش	1500		-	
GASS	خلكان	5000	11000 بالتنكرات	-	21000
KALENGREM MOL	عقرة	5000		-	
ORYX	دميرداغ	11000		-	
WESTERN ZAGROS	كرميان	6500		-	

المصدر: تقرير عام 2016، منظمة (stop) لمكافحة الفساد.

[2 – 2]:- **غسيل الاموال** [Money laundering] **في الاقليم**: ان ظاهرة غسيل الاموال في العراق واقليم كردستان ظاهرة خطيرة في توسع مستمر بسبب استمرار ظاهرة الفساد يتسع غسيل الاموال في اقليم كردستان، وخاصة بعد قرار حكومة الاقليم ببيع نفطها بشكل مستقل. ويمكن عرضها كالآتي:- (عمر، سوران، 2018: 12).

1- **العلاقة بين النفقات الاستثمارية والمزاد العلني:** من خلال الجدول (2) يظهر بان خلال المدة (2006 – 2014) تم ارسال مبلغ (312) مليار دولاراً، ومن هذا المبلغ تم ارسال (210) مليار دولار عن طريق المصارف العاملة في العراق ولكن مبلغ (78) مليار دولار تم ارسالها الى الخارج بدون اسم وبدون معرفة مكان ارسالها الى اي دولة من دول العالم. وبخصوص اقليم كردستان – العراق، من قبل المصارف العاملة تم ارسال حوالي اكثر من (7) مليار دولار من قبل المصارف (اربيل للاستثمار، كردستان الدولي، جيهان للاستثمار، الاقليم للاستثمار)، من هذا يتبين بان ظاهرة غسيل الاموال موجودة في اقليم كوردستان اسوة بالمناطق الاخرى في العراق.

الجدول (2) تخصيصات النفقات الاستثمارية والمزاد العلني للعملة الدولار الامريكي للمدة 2006-2014

السنوات	النفقات الاستثمارية	المزاد العلني للعملة $	نسبة المزاد العلني على النفقات
2006	7951972556	7700745000	%96.8
2007	10862182676	15990529000	%147
2008	13440160502	25419232000	%189
2009	12879453428	34006394000	%264
2010	20305979935	36260032000	%179
2011	25785842944	39800204000	%154
2012	32804800804	48655086000	%148
2013	4627374820	53190086000	%113
2014	53786990400	51718260000	%96
المجموع		312750598000	

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي، و قانون الموازنة العراقية للسنوات المختلفة(المنشورة) .

2- **نسبة غسيل الاموال في الاقليم الى غسيل الاموال في العراق:** من خلال الجدول(3) يظهر اسماء (20) بنكا من المصارف العاملة في العراق و المتورطة في عملية غسيل الاموال في العراق خلال المدة(2006-2014)، حيث يتبين بان(8.72%) من حجم غسيل الاموال من نصيب المصارف التابعة لإقليم كردستان، و المتمثلة ببنك(اربيل للاستثمار و التمويل، و بنك كردستان الدولي، و بنك جيهان للاستثمار و التمويل، و بنك الاقليم للاستثمار و التمويل) (عمر، سوران، 2018: 13)

الجدول (3) اسماء (20) من المصارف العاملة والمتورطة في عملية غسيل الاموال في العراق خلال المدة (2006 – 2014)

ت	اسم المصارف	المبلغ	النسبة %
-1	بنك بغداد	12038162794	15.31
-2	بنك آشور الدولي	9196068508	11.7
-3	الهدى	9026799501	11.48
-4	الشرق الاوسط العراقي	6343115500	8.07
-5	الاستثمار العراقي	4357365577	5.54
-6	ايلاف الاسلامي	4113962330	5.23
-7	المتحد للاستثمار	4071058451	5.17
-8	الشمال للتمويل والاستثمار	3916834002	4.98
-9	الاهلي العراقي	3648172800	4.64
-10	اربيل للاستثمار والتمويل	3619088944	4.6
-11	المنصور للاستثمار	2368458290	3.01
-12	دجلة وفرات	2103184574	2.68
-13	كوردستان الدولي	1961679000	2.49
14	بيبلوس اللبناني	1872988079	2.38
-15	عبر العراق	1554324501	1.98
-16	الوطني الاسلامي	1395361571	1.77
-17	جيهان للاستثمار	1283860536	1.63
18	سومر التجاري	1211651078	1.54
-19	الاتحاد العراقي	1036763766	1.31
-20	العراقي الاسلامي	698982300	0.89
-21	المصارف الاخرى	289367252	3.6
-22	المجموع	78593534785	100
-23	نسبة بنوك الاقليم في عمليات غسيل الاموال		%8.72

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي (غير المنشورة)

المبحث الثالث / خطوات الاصلاح الاقتصادي وعوامل فشله في اقليم كردستان

من خلال هذا المبحث يتم تسليط الضوء على خطوات الاصلاح الاقتصادي لإقليم كردستان-العراق و كالاتي:

[3 – 1]:- عملية الاصلاح الاقتصادي في الاقليم

إعادة النظر في كل مما يأتي:

ا- الهيكل الاداري لحكومة اقليم كردستان وإعادة تنظيمها بشكل مناسب وحسب الحاجات الحكومة.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ب- الهيكل المالي لحكومة اقليم كردستان، وإعادة تنظيمه وفق الاسس السليمة.
ت- الملاكات لحكومة اقليم كردستان واعادة تنظيمها.
ث- الملاكات لوزارة البشمركة في حكومة اقليم كردستان وإعادة تنظيمها.
ج- كافة الاراضي الزراعية والسياحية وإعادة تنظيمها ومعالجة كافة التجاوزات.
ح- الاملاك لحكومة الاقليم سواء أكانت العقود او العقود الاستثمارية، وإعادة تنظيم الاملاك والايجار.
خ- كافة الدور والاملاك المؤجرة من قبل الحكومة وتقليلها وتنظيم ايجارها.
د- نفقات المؤسسات الحكومية والقضاء على الاسراف.
ذ- ايرادات لحكومة الاقليم وإعادة تنظيمها.
ر- إنظام الاستثمار في اقليم كردستان.
1- اتخاذ الإجراءات المطلوبة بحق جميع الافراد والشركات المتورطة في الفساد المالي و الاداري
2- تشكيل لجنة لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.

[3 – 2]:- خطوات تنفيذ الاصلاح الاقتصادي

1- خطوات الترشيد في مخصصات الرئاسات الثلاثة:-
أ- رئاسة اقليم كردستان:- صرف (50%) من المخصصات لـ
- رئيس اقليم كردستان.
- نائب رئيس اقليم كردستان.

ب- رئاسة مجلس الوزراء:- صرف (50%) من المخصصات لـ
- رئيس مجلس الوزراء
- نائب رئيس الوزراء
- كافة الوزراء
- وكلاء الوزراء
- المستشارين
- الدرجات الخاصة

ت- رئاسة المجلس الوطني (البرلمان):- ايقاف كامل اي (100%) من المخصصات لـ
- رئيس المجلس الوطني.
- نائب المجلس الوطني.
- سكرتير المجلس الوطني.
- اعضاء المجلس الوطني.

2- خطوات الشفافية في قطاع النفط (Steps for transparency in the oil sector):-
زيادة الشفافية عن طريق تدقيق مستقل للإيرادات والنفقات للنفط والغاز الطبيعي في اقليم كردستان.
أ- عملية الانتاج.
ب- المصافي النفطية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ت- المشتقات النفطية.
ث- بيع وشراء النفط الخام في داخل الاقليم.
ج-تصدير النفط عن طريق الانابيب.
ح-تصدير النفط عن طريق التنكرات.
خ-المستحقات المالية للشركات النفطية.
د- المنح والمكافأة المستلمة مقابل توقيع العقود والانتاج.
ذ- جميع نفقات القطاع النفطي.
ر- احتساب جميع المبالغ المودعة في بنوك اقليم كردستان.
ز- احتساب جميع المبالغ المودعة في بنوك الاجنبية خارج الاقليم.
3- خطوات الاصلاح الضريبي(Tax reform steps):-
أ- تم اتخاذ الإجراءات والمسائلة وشكلت عدد من اللجان التحقيقية واحالة عدد من المسؤولين الى المحاكم وتم استرجاع مئات ملايين الدنانير الى خزينة الحكومة.
ب- قرار المجلس الاقليمي للنفط والغاز الطبيعي حسب الكتاب المرقم (4452) في 2016/10/25 يشمل شركات النفط والغاز بدفع الضرائب.
ت- عدم بقاء اي الاستثناء أو الاعفاء من الضرائب.
ث- عدم بقاء سلطة تقدير الضرائب في يد مخمن الضرائب وتحديد نسبة ثابتة من الضرائب.
ج- اعادة تنظيم الضرائب على الاراضي والاطباء والصيادلة والصياغة. مما اثر ايجاباً على الايرادات العامة.
ح-اعادة تنظيم الضرائب على الموظفين الاجانب وتنظيم ضرائب العقارات.
خ-معالجة مشكلة الميزانية الختامية للشركات، سابقاً قبل عام 2016 كان جميع الميزانيات الختامية للشركات في حالة الخسارة، ولكن بعد عام 2016 أي شركة تقدم ميزانية وهمية تقدم للمحاكم المختصة
د- هناك بعض الشركات والاشخاص يقومون بالتهرب من الضرائب، لذا حكومة الاقليم تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم الى درجة منعهم من السفر الى خارج الاقليم.
4- خطوات ترشيد نفقات العامة(Steps to rationalize public expenditures):-
أ- رشيد في النفقات الآتية:-
ب- تخفيض نفقات شراء السلع والخدمات والصيانة بنسبة (50%).
ت- تخفيض النفقات الاخرى بنسبة (50%).
ث- تخفيض نفقات ايجار العقارات بنسبة (50%).
ج- تخفيض نفقات السيارات الحكومية بنسبة (40%).
ح- التوقف عن شراء السيارات وخاصة لإصحاب الدرجات العليا.
خ- اعادة تنظيم عملية الافادات والوفود الى الخارج.
ولكن هناك استثناءات في النفقات العامة وشملت الآتي:-
أ- نفقات الصحة.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ب- نظام المدن.
ت- الامن العامة.
ث- التربية والتعليم.
ج- الكهرباء والماء.

ولمعرفة اثر الاصلاح الاقتصادي في ترشيد النفقات العامة، فقد بينت بان في عام 2013 كان النفقات العامة بلغت (18) ترليون و (700) مليار دينار، ولكن في عام 2016 بلغت مجموع النفقات العامة (5) ترليون و (34) مليار دينار.

5- خطوات زيادة الايرادات العامة(Steps to increase public revenues):-

بهدف اعادة تنظيم الايرادات العامة في اقليم كردستان، عن طريق زيادة التعريفة الكمركية والضرائب والغرامات والرسوم وتم كالآتي:-

أ- اعادة تنظيم التعريفة الى (530) التعريفة الكمركية بهدف تنشيط التجارة الخارجية في المنافذ الحدودية.

ب- اتباع نظام الكتروني جديد في المنافذ الحدودية لجميع السلع والخدمات، بهدف تحقيق الشفافية وتقديم التسهيلات اللازمة للتجار. وتم تنفيذ النظام الالكتروني في منفذي (حاج عمران) و (باشماغ) الحدودية.

ت- اعادة تنظيم وزيادة الرسومات في كافة الوزارات التابعة لحكومة الاقليم.

ث- تم إعادة جرد جميع املاك وزارة البلديات والسياحة و وزارة الاوقاف وزيادة ايجارهم على المستفدين من الاملاك.

6- خطوات اصلاح الوظائف العامة(Steps to reform public jobs) ونظام التسجيل البايومتري:-

الهدف من هذا النظام تسجيل جميع الموظفين في حكومة الاقليم، وبدأ التسجيل من عام (2016 – 2017)، والغرض من هذا النظام تحقيق الاهداف الآتية:-

أ- إعادة النظر بملاكات القطاع العام.

ب- إعادة النظر وتدقيق رواتب الموظفين.

ت- مكافحة الموظفين (الوهمية، غير القانونية، المكررة، الفضائية) في مؤسسات حكومة الاقليم.

7- خطوات رفع التجاوز على الملكية العامة:-

قامت لجنة الاصلاح الاقتصادي في رئاسة اقليم كردستان – العراق بالإجراءات الآتية:-(منظمة STOP، 2019: 11-15)

أ- احالة اكثر من (20) مسؤول وقادة البشمركة الى اللجان التحقيقية ومن ثم احالتهم الى المحاكم المختصة.

ب- رفع التجاوز على مائه الدونم من الاراضي الزراعية والصناعية والسياحية في الاقليم.

ت- اعتقال المسؤولين الاداريين المتورطين في تقديم التسهيلات الى المتجاوزين على الاراضي المملوكة لحكومة الاقليم.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ث- إعادة عدد من الاراضي حسب عقد المساطحة الى حكومة الاقليم. وقرر منح الاراضي المساطحة بالمزايدة علنية وبشكل شفاف. ولا يمكن استخدام اراضي المساطحة في مشاريع الاستثمارية وتمليكها.

وحول تجاوز على الملكية العامة وعلى سبيل المثال في مركز مدينة اربيل خلال (6) اشهر الاولى في عام 2016، تم رفع (103) حالة من التجاوزات على الملكية العامة واغلاق (257) اماكن غير القانونية من محطات التعبئة والمطاعم وصالات القمار ومعامل الغاز....الخ. (منظمة STOP، 2019: 16)

8- خطوات الإصلاح في وزارة البشمركة:-

قامت رئاسة اقليم كوردستان من اجل الاصلاح في وزارة البشمركة بالاجراءات الآتية:- (منظمة STOP، 2019: 17)

أ- منع منصبين في آن واحد في وزارة البشمركة ووحدات (70) و (80).

ب- إلغاء كافة اللجان المتعلقة بشراء الاسلحة والذخائر والمواد الغذائية لقوات البشمركة، وتكليف مديرية العامة للعقود والشؤون القانونية بهذه المهمة ومنح فرص المتكافئة لجميع الشركات المشاركة في عمليات مناقصة وزارة البشمركة.

ت- إلغاء كافة المديريات المتعلقة بتقاعد قوات البشمركة وإناطة المهام الى المديرية العامة للتقاعد التابعة لوزارة المالية والاقتصاد.

ث- تخفيض (1566) من الضباط والمراتب من ديوان وزارة البشمركة.

ج- تقليص ودمج عدد من المديريات في وزارة البشمركة.

ح- منع عدد من منتسبي وزارة البشمركة من اخذ راتبين من حكومة الاقليم والحكومة العراقية وتمت اجراءات اللازمة مع (90) ضابطاً.

خ- إحالة (12) ملفاً من الفساد في وزارة البشمركة الى هيئة النزاهة في الاقليم.

9- خطوات الاصلاح في قطاع الصحة(Steps for reform in the health sector):-

قامت وزارة الصحة في حكومة اقليم كوردستان بالإجراءات الآتية:-(منظمة STOP، 2019:18)

أ- يمنع منتسبي دائرة السيطرة النوعية للأدوية العمل في القطاع الخاص وخاصة في شركات استيراد الادوية.

ب- تأسيس مؤسسة خاصة بشراء الادوية ومستلزمات الطبية في وزارة الصحة.

ت- اتخاذ إجراءات صارمة امام مخالفات شركات الادوية والصيدليات في الاقليم.

10- خطوات تصغير هيكل الحكومة(Steps to reduce the government structure):-

قامت حكومة اقليم كوردستان بتصغير الهيكل الحكومي عن طريق تشكيل لجنة من قبل رئاسة مجلس الوزراء واثمرت اللجنة بالآتي:- (منظمة STOP، 2019: 20)

أ- تقليص (4212) شعبة ادارية.

ب- تقليص (1534) قسماً ادارياً.

ت- تقليص (452) مديرية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

وبالتالي وفرت لحكومة اقليم كردستان (1) مليار ديناراً من ايجار العقارات وتوفير(2) مليار دينار من نفقات الادارية خلال سنة واحدة.

11- خطوات استرجاع الاملاك والثروة العامة(Steps to recover property and public wealth):-

يتم استرجاع الاملاك والثروة العامة بشكل الآتي:-

أ- اجراء تحقيق مع عدد كبير من الوزراء والمدراء في حكومة الاقليم والحكومة الفيدرالية حول جمع الثروة والاملاك الطائلة وتم استرجاع منهم.

ب- استرجاع مئات الدونمات من الاراضي الخصبة والشركات الكبيرة في الاقليم.

ت- استخدام الاملاك والثروة التي تمت استرجاعها بشكل شفاف مع الجهات الحكومية.

[3 – 3]:- عوامل فشل قرارات الاصلاح الاقتصادي:

1- تعطيل البرلمان الكردستاني في عام 2016.

2- عدم وجود السقف الزمني لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.

3- تشكيل اللجان لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي ليست من الكوادر الكفوءة والمتخصصة في مجال الاصلاح الاقتصادي.

4- عدم وجود لجنة مراقبة لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.

5- المشروع لم يأخذ النطاق الوطني، وانما انحسر في نطاق الحزبية.

6- عدم وجود ارادة الاصلاح الاقتصادي من قبل الاحزاب الحاكمة.

7- مشروع الاصلاح الاقتصادي لم يشمل جميع المحافظات في اقليم كردستان، وانما انحسر على محافظتين(اربيل ، دهوك) فقط.

المبحث الرابع / معوقات الاصلاح الاقتصادي و قانون الاصلاح الاقتصادي الجديد لعام 2020 في اقليم كردستان:

من خلال هذا المبحث سوف نشير الى معوقات الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان، فضلا عن قانون الاصلاح الاقتصادي لعام 2020 و كالاتي:

[4-1]معوقات الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان: قامت مؤسسة (Stop) لمكافحة الفساد في الاقليم بدراسة مكافحة الفساد ومدى نجاح مشروع الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان من خلال اخذ العينة من المواطنين بحجم (500) فرد في محافظة اربيل، وبلغ حجم الاستمارات الصحيحة (483)، ويمكن عرضها كالاتي:-(منظمة Stop ،2017: 5-10)

اولا: مدى نجاح الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد: بالنسبة لمدى نجاح الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في اقليم كردستان وكما هو موضح في الجدول (4)، فيأتي بالمرتبة الاولى (فشل الحكومة في الاصلاح الاقتصادي)، حيث بلغ عدد الاجابات (357) وبأهمية نسبية (74%)، اما المرتبة الثانية فكانت لـ (نجاح الى حدما) حيث بلغ عدد الاجابات (92) وبأهمية نسبية (19%)، واما المرتبة الثالثة فكانت لـ (النجاح الكبير)، حيث بلغ عدد الاجابات (34) بأهمية نسبية (7%)، ويتضح من خلال النسب ان (74%) من المواطنين يشرون الى فشل الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في اقليم كردستان.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

ثانيا: اكبر عائق امام عملية الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في الاقليم: أما فيما يتعلق بأكبر عائق اما عملية الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد، كما هو موضع في الجدول (5)، فان المرتبة الاولى هي لـ (الاحزاب السياسية)، حيث بلغ عدد الاجابات (309) وبأهمية نسبية (64%)، ويأتي بالمرتبة الثانية (ضعف خطة الحكومة)، حيث بلغ عدد الاجابات (116)، وبأهمية نسبية (24%)، اما المرتبة الثالثة فهي لـ (ضغوطات الحكومة الفيدرالية)، حيث بلغ عدد الاجابات (34) وبأهمية نسبية (7%)، في حين يأتي بالمرتبة الرابعة (الاسباب الاخرى)، حيث بلغ عدد الاجابات (24) وبأهمية نسبية (5%)، يتضح من خلال النسب ان (64%) من المواطنين يرجعون اكبر عائق امام عملية الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في اقليم كوردستان، الى تدخل الاحزاب السياسية في نشاط حكومة الاقليم وخاصة الاحزاب الحاكمة.

ثالثا: عملية زيادة الضرائب والرسوم في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي: فيما يتعلق بعملية زيادة الضرائب والرسوم في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي، وكما هو موضح في الجدول (6)، فيأتي بالمرتبة الاولى (خطوة سيئة)، حيث بلغ عدد الاجابات (203)، وبأهمية نسبية (42%)، ويأتي بالمرتبة الثانية (خطوة سيئة جداً)، حيث بلغ عدد الاجابات (164)، وبأهمية نسبية (34%)، اما المرتبة الثالثة فهي لـ (خطوة جيدة) حيث بلغ عدد الاجابات (97)، وبأهمية نسبية (20%)، وأما بالمرتبة الرابعة فهي لـ (خطوة جيد جداً)، حيث بلغ عدد الاجابات (19)، وبأهمية نسبية (4%). من هذا يتضح بان نسبة (76%) من المواطنين في محافظة اربيل يشيرون الى ان عملية زيادة الضرائب والرسوم في نطاق عملية الاصلاح الاقتصادي يرونها خطوة سيئة، لان عملية الاصلاح الاقتصادي هناك الاولوية في خطوات الاصلاح الاقتصادي.

رابعا: حسم ملفات الفساد في محاكم اقليم كردستان: وبالنسبة لحسم ملفات الفساد في محاكم اقليم كردستان، وكما هو موضح في الجدول (7)، فيأتي بالمرتبة الاولى (العائق السياسي من قبل الاحزاب الحاكمة)، حيث بلغ عدد الاجابات (338)، وبأهمية نسبية (70%)، ويأتي بالمرتبة الثانية (الروتين في محاكم اقليم كردستان)، حيث بلغ عدد الاجابات (77%)، وبأهمية نسبية (16%)، فتأتيان بالمرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، حيث بلغ عدد افراد العينة لهاتين الفئتين (34)، في حين بلغت الاهمية النسبية لهاتين الفئتين (7%). يتضح من خلال النسب بان(70%) من المواطنين يرون بان العوائق السياسية من قبل الاحزاب الحاكمة اكبر ثغرة امام حسم ملفات الفساد في محاكم اقليم كردستان.

خامسا: مدى ضرورة وجود محاكم مختصة بملفات الفساد: بالنسبة لمدى ضرورة وجود المحاكم المختصة بملفات الفساد، وكما هو موضح في الجدول (8)، فيأتي بالمرتبة الاولى (ضروري جداً)، حيث بلغ عدد الاجابات (348)، وبأهمية نسبية (72%)، اما المرتبة الثانية فكانت لـ (ضروري)، حيث بلغ عدد الاجابات (92)، وبأهمية نسبية (19%)، أما المرتبة الثالثة فهي لـ (ليس ضروري)، حيث بلغ عدد الاجابات (34)، وبأهمية نسبية (7%)، ويأتي الاجابة (لا اعرف) بالمرتبة الرابعة، حيث بلغ عدد الاجابات (9)، وبأهمية نسبية (2%)، يتضح من خلال النسب ان (91%) من المواطنين يرون بضرورة تأسيس محاكم مختصة بملفات الفساد في اقليم كوردستان.

سادسا: مدى الشفافية في ادارة القطاع النفطي في اقليم كردستان: وبالنسبة لمدى الشفافية في ادارة القطاع النفطي في اقليم كردستان، كما هو موضح في الجدول (9) فيأتي بالمرتبة الاولى (غير الشفافية)، حيث بلغ عدد الاجابات (348)، وبأهمية نسبية (84%)، ويأتي بالمرتبة الثانية (الى الحد ما شفافية)، حيث بلغ عدد الاجابات (39)، وبأهمية نسبية 8%) أما المرتبة الثالثة فهي لكل من (شفافية جداً) و (لا اعرف)، حيث بلغ عدد الاجابات (19) لكل منهما، وبأهمية نسبية 4%)، يتضح من خلال النسب ان (84%) من المواطنين يرون عدم وجود الشفافية في ادارة القطاع النفطي في اقليم كردستان.

الجدول (4) معوقات الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان

	الاجابات	العدد	النسبة %
مدى نجاح الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد	النجاح الكبير	34	7
	نجاح الى حد ما	92	19
	فشل الحكومة في الاصلاح الاقتصادي	35	74
	المجموع	483	100
اكبر عائق امام عملية الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد	ضعف خطة الحكومة	116	24
	الاحزاب السياسية	309	64
	ضغوطات الحكومة الفيدرالية	34	7
	الاسباب الاخرى	24	5
	المجموع	483	100
عملية زيادة الضرائب والرسوم في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي	خطوة جيد جداً	19	4
	خطوة جيد	97	20
	خطوة سيئة	203	42
	خطوة سيئة جداً	164	34
	المجموع	483	100
حسم ملفات الفساد في المحاكم اقليم كوردستان	الروتين في المحاكم	77	16
	العائق السياسي من قبل الاحزاب الحاكمة	338	70
	العوامل الاخرى	34	7
	لا اعرف	34	4
	المجموع	483	100
مدى ضرورة وجود محاكم مختصة بملفات الفساد	ضروري جداً	348	72
	ضروري	92	19
	ليس ضروري	34	7
	لا اعرف	9	2
	المجموع	483	100
مدى الشفافية في ادارة القطاع النفطي في اقليم كوردستان	شفافة جداً	19	4
	الى حد ما شفافة	39	8
	غير الشفافة	406	84
	لا اعرف	19	4
	المجموع	483	100

المصدر: منظمة Stop لمكافحة الفساد

[4-2] تقييم تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي الجديد لعام 2020 في اقليم كردستان: يشمل قانون رقم (2) لسنة 2020 الاصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في اقليم كردستان، بهدف تحقيق العدالة و المساواة في صرف الرواتب و المخصصات و المنح و الامتيازات المالية العامة، و منع الاستفادة غير المشروعة و غير القانونية من تخصيصات الموازنة العامة. و بعد مرور اكثر من سنة على اصدار القانون المذكور لم تثمر عنه نتائج ايجابية. و لتوضيح تنفيذ هذا القانون نستعين بالجدول(5):

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

الجدول (5):تقييم تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان لعام 2020

ت	فقرات قانون الاصلاح الاقتصادي	تنفيذ الفقرة	نوع المعوقات
1	تأسيس و توحيد المديريات و الدوائر و الوحدات المختلفة للتقاعد في المجال المدني و العسكري و قوى الامن الداخلي في المديرية العامة للتقاعد.	لم تنفذ الفقرة	هناك عديد من المديريات للتقاعد في الاقليم بدل من المديريه الواحده.
2	توحيد حقوق و امتيازات ذوي الشهداء و المؤنفلين و السجناء و المعتقلين السياسيين في الاقليم.	لم تنفذ الفقرة	هناك اختلاف في الحقوق و الامتيازات ذوي الشهداء و المؤنفلين و السجناء و المعتقلين السياسيين ، و بالتالي خلق عدم العدالة بينهم.
3	تنقيح و الغاء حقوق و امتيازات ورثة الشهداء و المؤنفلين و السجناء و المعتقلين المستفدين	لم تنفذ الفقرة	هناك اسماء يتقاضون حقوق و امتيازات الشهداء و المؤنفلين و السجناء و المعتقلين و لكن ليسوا شهداء.
4	يلغي جميع المنح و الامتيازات المالية التي تصرف للأشخاص المسجلين باسم المستفيد من التخصيصات الرعاية الاجتماعية و المعوقين و تصحيح هذه الاستفادة بموجب تقرير مصدق من لجنة طبية.	تم تنفيذ الفقرة بشكل جزئي.	هناك ظلم لحقوق المعوقين في الاقليم.
5	لا تسمح بالاستفادة من تقاضي اكثر من راتب و منحة و اي امتياز مالي اخر من الموازنة العامة داخل الاقليم و الحكومة الفيدرالية.	لم تنفذ الفقرة	هناك اشخاص يتقاضون اكثر من راتب و منحه في حكومة الاقليم و الحكومة الفيدرالية.
6	توحيد و تنظيم وحدات الحسابات في جميع وحدات قوات البيشمركة كوردستان النظامية و غير النظامية في اطار هيكلة وزارة شؤون البيشمركة في وحدة الحسابات الواحدة.	لم تنفذ الفقرة	هناك وحدات حسابات مختلفة لقوات البيشمركة و مقسمة هذه القوات بين الاحزاب الحاكمة.
7	اعادة تنظيم جميع المخصصات بصورة عادلة في ضوء القوانين النافذة.	لم تنفذ الفقرة	هناك اختلاف و عدم العدالة في منح المخصصات بين الموظفين في الاقليم.
8	مراجعة و اعادة تنظيم الدرجات و العناوين و الرواتب الوظيفية لجميع متقاضي الرواتب في الاقليم.	لم تنفذ الفقرة	هناك مشكلة في العناوين و الرواتب الوظيفية ، وبالتالي ادت الى هدر الموارد المالية في لاقليم.
9	توحيد شروط و متطلبات التقاعد وفقا لذات الشروط و معايير تقاعد الموظفين في الدرجات العامة للوظيفة على الملاك المدني و العسكري و قوى الامن الداخلي.	لم تنفذ الفقرة	هناك اختلاف في شروط و متطلبات التقاعد في الاقليم.
10	يلغي التقاعد بدرجة الوزير و وكيل الوزير و مستشار و المدير العام، و اي درجة اخرى للبيشمركة الذين كانوا في صفوف الحركة التحررية لكوردستان قبل تاريخ(1991.3.5) و منحوا لهم راتبا تقاعديا بهذه الدرجات، و ذلك بعد التاكد من توافر الشروط و المتطلبات و تدقيق و تنقيح قوائم اسماء البشمركة من الاشخاص غير المستحقين.	لم تنفذ الفقرة	هناك المتقاعدين بدرجة الوزير و وكيل الوزير و مستشار و المدير العام بدون مزاولة فعلية لتلك المهام في هذه الدرجات.
11	يلغي الرواتب التقاعدية لجميع الاشخاص المحالين على التقاعد بصورة غير قانونية. و يصحح الراتب التقاعدي لجميع الاشخاص المحالين على التقاعد بدرجة اعلى من الدرجة المستحقة لهم، او احيلوا على التقاعد على اساس الاحتساب غير القانوني لسنوات الخدمة الوظيفية و يكون تصحيح رواتبهم التقاعدية الى الراتب الذي يستحقونة بموجب القوانين النافذة.	لم تنفذ الفقرة	هنك الالاف من الاشخاص يتقاضون الرواتب التقاعدية بصورة غير القانونية.
12	يوقف التعيين في الوظائف المدير العام و مستشار و ما فوقهما في المؤسسات الدستورية لاقليم كوردستان- العراق الا اذا وجدت درجة شاغرة.	لم تنفذ الفقرة	هناك استمرار بالتعيين في الوظائف المدير العام و مستشار و ما فوقهما.
13	يحال الموظف بدرجة مدير عام فما فوق الذي لا يدير هيكلا اداريا في مستوى مديرية عامة فما فوق على التقاعد. او ينقل الى جهة اخرى عند وجود وظيفة شاغرة تتناسب مع عنوانة الوظيفي المستحق.	لم تنفذ الفقرة	هناك اعداد كبيرة من المدراء العامين و تسمى (بالمعوم غير واضحة) مازالوا موجودون و يتقاضون رواتب شهرية دون انتاجية تذكر.
14	تحدد شروط التعيين بدرجة مدير عام فما فوق، فضلا عن شروط التوظيف في الوظيفة العامة بنظام يصدرة مجلس الوزراء تراعي فية الشهادة و الاختصاص و سنوات الخدمة و الخبرة و الكفاءة.	تم تنفيذ الفقرة بشكل جزئي.	هناك تعيين بدرجة مدير عام فمافوق حسب الاعتبارات الحزبية.
15	تقوم وزارة المالية و الاقتصاد في اطار اعادة تنظيم المجال المصرفي في الاقليم و جعل الخدمات المصرفية بصورة الكترونية، بفتح حساب خاص لكل متقاضي للراتب و مستفيد من الموازنة العامة من اجل ضمان و حماية جميع مستحقاتهم المالية و بضمنها المستحقات المالية غير المدفوعة.	لم تنفذ الفقرة	لم يفتح حساب خاص لكل متقاضي الرواتب في الاقليم.
16	اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاستيفاء الديون التجارية، و مراجعة الاملاك و الاموال الموضوعة كضمان للوفاء بهذه الديون.	لم تنفذ الفقرة بشكل الجزئي.	هناك الازدواجية بين المستثمرين لاعادة الديون التجارية في الاقليم.
17	يلغي قانون تقاعد اصحاب الوظائف العليا في اقليم كوردستان.	لم تنفذ الفقرة	اصحاب الوظائف العليا مازالوا يتقاضون رواتب التقاعدية.

المصدر: مجلس الوطني الكردستاني، الاصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في اقليم كردستان، قانون رقم(2) لسنة 2020.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج الاتي:

1- ان جميع الايرادات النفطية تودع في المصارف الاهلية، التي تعود ملكيتها، الى رؤوساء الاحزاب الحاكمة. وبلغ مجموع المبالغ المودعة في هذه المصارف من عام (2007 – 2018) (24) مليار دولاراً وبدون أي تدقيق يذكر.

2- تتم ادارة استخراج وتصدير النفط من هذه الحقول النفطية من قبل الشركات النفطية المحلية التابعة للأحزاب الحاكمة بدون نظام المناقصة، فضلاً عن ذلك فان تلك الشركات اصبحت مشاركاً في الانتاج بدون معرفة اسس التعاقدية المتبعة بين حكومة الاقليم و تلك الشركات.

3- وصل انتاج الحقول النفطية الواقعة في محافظتي اربيل ودهوك الى اعلى مستوياتها وفي المقابل فإن مستوى الإنتاج في الحقول النفطية الواقعة في محافظة السليمانية و حلبجة منخفض جدا. مما يشير الى وجود حالة عدم العدالة في تطوير الحقول النفطية في اقليم كوردستان.

4- تحصل حكومة اقليم كردستان على (1) مليار دولاراً امريكياً شهريا، بينما تم توزيع راتب واحد فقط من شهر تموز لغاية شهر كانون الاول في عام 2015 ،وهذ يعني فقدان اكثر من(6) مليارات دولاراً امريكياً في نفس العام. وهذا دليل على وجود الفساد المالي في الإقليم.

5- نستنتج بان ظاهرة غسيل الاموال في زيادة مستمرة في اقليم كردستان، وعلى سبيل المثال خلال المدة (2006-2014) تم ارسال حوالي اكثر من (7) مليار دولاراً امريكياً من قبل المصارف (اربيل للاستثمار، كردستان الدولي، جيهان للاستثمار، الإقليم للاستثمار) ، وقد تبين بان(72.8 %) من حجم غسيل الموال من نصيب المصارف التابعة لإقليم كردستان.

6- الحكومة السابقة (برئاسة نيجيرفان ادريس البارزاني لمدة اربع سنوات) قامت بخطوات تنفيذ الاصلاح الاقتصادي، ولكن في الحدود الضيقة وقد اتخذت عدد من الخطوات في المجالات الاتية :

ا- ترشيد في مخصصات الرئاسات الثلاثة.

ب- الشفافية في قطاع النفط.

ت- الاصلاح المالي في مجال الضرائب و النفقات و الايرادات العامة .

ث-رفع التجاوز على عدد من الملكيات العامة من الاراضي الزراعية و العقارية .

ج- اصلاح وزارة البشمركة .

ح- اصلاح قطاع الصحة.

7- من اهم عوامل فشل عملية الاصلاح الاقتصادي تكمن في العوامل الاتية:

ا- عدم وجود السقف الزمني لتنفيذ عملية الاصلاح الاقتصادي.

ب- تشكيل اللجان لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي ليست من الكوادر الكفوءة والمتخصصة في مجال الاصلاح الاقتصادي.

ج-عدم وجود لجنة المراقبة لتنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

د- المشروع لم يأخذ النطاق الوطني، وانما انحسر في نطاق الحزبية.
هـ- عدم تقدير ارادة الاصلاح الاقتصادي من قبل الاحزاب الحاكمة.
و- لم يشمل مشروع الاصلاح الاقتصادي جميع المحافظات في اقليم كردستان، وانما انحسر على محافظتين(اربيل، دهوك) فقط.
8- ان (74%) من المواطنين يشيرون الى فشل الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في اقليم كردستان.
9- ان (64%) من المواطنين يرجعون اكبر عائقاً امام عملية الاصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد في اقليم كردستان، الى تدخل الاحزاب السياسية في نشاط حكومة الاقليم وخاصة الاحزاب الحاكمة.
10- ان (70%) من المواطنين يرون بان العوائق السياسية من قبل الاحزاب الحاكمة اكبر ثغرة امام حسم ملفات الفساد في محاكم اقليم كردستان.
11- ان (91%) من المواطنين يرون ضرورة تأسيس محاكم مختصة بملفات الفساد في اقليم كردستان.
12- ان (84%) من المواطنين يرون بعدم وجود الشفافية في ادارة القطاع النفطي في اقليم كردستان.
13- توصل البحث بان قانون الاصلاح الاقتصادي لعام 2020 ركز على جانب ترشيد في النفقات العامة، و اهمل جانب الايرادات.
14- اظهرت نتائج البحث بان هناك شلل شبه تام في تنفيذ قانون الاصلاح الاقتصادي لعام 2020. بسبب تلكؤ الاحزاب المشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة.

التوصيات. في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن اقتراح الاتي:

1- ينبغي على حكومة الاقليم ايداع جميع الايرادات سواء اكانت ايرادات النفطية او غير النفطية في المصارف الحكومية و ليس المصارف الاهلية للمتنفذين في الحكومة.
2- ضرورة توزيع حصة (البترو دولار) من ايرادات وزارة الموارد الطبيعية على المناطق المنتجة للنفط و الغاز، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للمواطنين و رفع المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق.
3- يستوجب على حكومة الاقليم اتباع قوانين وتعليمات الانظمة المصرفية والابتعاد عن ظاهرة توزيع الصكوك بدون رصيد، لان هذه مخالفة لأنظمة المصرفية.
4- ضرورة تأميم الشركات النفطية المحلية ومثيلاتها من قبل حكومة اقليم كردستان، اي انتقال من الملكية الخاصة الى الملكية العامة.
5- ضرورة تفعيل دور ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة في اقليم كردستان، عن طريق اناطة هذه المهام الى الاشخاص المستقلين و الجريئة في تنفيذ مهامهم دون الخوف من تهديدات الفاسدين.
6- وضع التخطيط الشامل لتنمية كافة الحقول النفطية بشكل عادل بعيداً عن تفضيل منطقة على المناطق الاخرى.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 5

7- ضرورة فصل المهام بين الحكومة والاحزاب السياسية عن طريق تقديم استقالة اصحاب المناصب الحكومية من احزابهم، بهدف تقليص ظاهرة تدخل الاحزاب الحاكمة في اعمال الحكومة.
8- ضرورة اطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي يشمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهدف مكافحة الفساد وتقليص عمليات غسيل الاموال.
9- ضرورة انشاء مجلس الخدمة في اقليم كردستان، بهدف اعادة تنظيم التعينات و تحقيق العدالة بين سكان كافة محافظات اقليم كردستان.
10- ضرورة التدرج في تنفيذ الاصلاح الاقتصادي، على ان يتم تنفيذها بالشكل التي:
في السنة الاولى يتم تنفيذ إجراءات الاصلاح الاقتصادي في وزارة واحدة، وبعد اكمالها و نجاحها، يتم الانتقال الى وزارتين في السنة الثانية، في السنة الثالثة يشمل الاصلاح الاقتصادي(3) وزارات، اما في السنة الرابعة فيشمل (4) وزارات، وفي السنة الخامسة(5)وزارات ، وفي السنة الاخيرة، اي السادسة يشمل (6) وزارات والهيئات لحكومة الاقليم، وبشرط تجديد الولايتين لرئيس الوزراء الراعية لعملية الاصلاح الاقتصادي الفعلي.
11- يقع على عاتق حكومة الاقليم، و خاصة وزارة العدل، العمل على تأسيس المحاكم المختصة بملفات الفساد في اقليم كردستان- العراق.

المصادر

اولا: قائمة المصادر باللغة العربية:

1- اسماعيل، علي سيد، الدروس المستفادة من تجارب الاصلاح الاقتصادي المعتمدة على الصندوق النقد الدولي، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020.
2- الجبوري ،جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي، اطروحة الدكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2007
3- خزاز، راضية اسمهان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة سطيف 1، 2012.
4- الخزرجي، بشرى عاشور حاجم سلطان، الاقتصادات النامية بين ألازمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي، اطروحة الدكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد،2008
5- الطائي ،عبد الرحيم مكطوف حمد آل شدّود، الاصلاح الاقتصادي في العراق، اطروحة الدكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية،2009
6- عبد العاطي، إسلام محمد محمود ، الإصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي، رسالة الماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الانبار،2009
7- العزاوي، ابتسام علي، سياسات الاصلاح الاقتصادي و انعكاساتها على التنمية البشرية، اطروحة الدكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
8- عمران، ستار جبار، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد120، 2019.

9- مجلس الوطني الكردستاني، الاصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في اقليم كوردستان، قانون رقم(2) لسنة 2020.
10- المرسومي، محمود حسين، كيطان، حسين علي، الاصلاح الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة،
11- نصر، ناصر عامر، معتز عبد البديع عبد النعيم، محمد جمال رمضان ، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و 2016 بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، الموقع (www.politics-dz.com) بتاريخ(18-1-2020

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية:

1-Economic reforms sience 1991, liberalization, privatization and lobalization: an appraisal, 2015 , 39
2-Ferdinand, Bakoup, Promoting Economic Reforms in Developing Countrie ethinking Budgetary Aid?, No 167 - January 2013,8
3-Lindbeck, Assar, An Essay on Economic Reforms and Social Change in hina, IFN Working Paper No. 681, 2006,4-5
4- Thomson, Laura Berger-, John Breusch and Louise Lilley, australia's xperience with economic reform, Treasury Working Paper, October 2018,2

ثالثا: المصادر باللغة الكردية:

1- سنكر، رسول، الشفافية لنفط كردستان من منظور شركة ديلويت، منظمة STOP، العدد(18)، 2019.
2- عمر، سوران ،و حمة صالح، علي، تقرير محن الحكم في اقليم كردستان، 2018،(غير المنشورة)
3- منظمة STOP، تقرير مشروع المسالة و السلطة القضائية في اقليم كردستان، العدد(6)، 2017 .
4- منظمة STOP، تقرير مشروع المسالة و السلطة القضائية في اقليم كردستان، العدد(6)، 2016 .
5- منظمة STOP،خارطة طريق الاصلاح و مكافحة الفساد في اقليم كردستان، العدد(21)، 2019.